

والمسح فمنا بعدم الجوار عند خلوها يصير زيادة على النص
نخبر الواحد والزيادة لما عرف. واذ لم يكن حله على نفي
الجوار حملناه على نفي السنة والفضيلة. ويؤيد ما قلناه
صلى الله عليه وسلم حقق الوضوء بدون السمية في حديث
آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكر اسم الله
كان ظهوره الجميع بدنه. ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
كان ظهوره الماء المصابه الماء. فإن قيل لم لا وجبت لها
كالفاحة قلنا انما جعلنا الفاححة واجبة لمواظبة النبي
صلى الله عليه وسلم من غير الترك ولم تنقل نفس المواظبة
عنه صلى الله عليه وسلم في السمية فضلا عن عدم الترك
حتى قال في الهداية والاصح انها مستحبة لاسنة اذ
السنة لان ثبت بدون المواظبة كذا ذكره البخاري
قوله وغسل اليدين ثلاثا قبل ادخالها الاثنا
والسنة تعدم غسل اليدين الى الرصعين فاما نفس
الغسل ففرض. واختلفوا في كون غسلها سنة قبل

الاستنجاء

الاستنجاء أو بعده والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعده
كذا في النهاية والدليل على سنة هذا الغسل قوله صلى
الله عليه وسلم اذا استنظ احدكم من منامه فلا يغسل
يده في الاثني يغسل ثلاثا فانه لا يدري اين بانث
يده. وجه التمسك انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الغسل
والنبي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فكيف وقد
الك بالثوب فينبغي ان يجب غسل اليد نظرا الى اول
الحديث احتراز عن الغسل المحرم الا اناعد لنا عن
الوجوب نظرا الى اخره فانه صلى الله عليه وسلم اشار بتعليقه
الي توهم الجاسة اذ معناه لا يدري اين بانث يده
من مكان طاهر ونجس ومن شك في الجاسة يستحب
الغسل ولا يجب لان اليقين لا يزول بالشك فاذا انفي
الوجوب لما ثبت ما دونه وهو السنة وذكر الاناء
في المتن للبرك بلفظ الحديث وذكره في الحديث بنا
على عادتهم فانه كان لهم اتوار على ابواب المساجد يتوضون